

العلاقات الأمريكية - التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية

م. ورناء مولود شاطر^(*)

ملخص البحث:

أمتدت العلاقات التركية - الأمريكية لأكثر من ستة عقود، توطدت عبرها شراكة إستراتيجية قوية وفاعلة، بوصفهما عضوين في منظومة حلف الناتو، إذ أصبحت تركيا فاعلا مهما في أجندات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتجاه الاتحاد السوفياتي سابقا، وبالمقابل التزمت تركيا بتلك السياسة لحقبة طويلة. بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى الحكم، بدأت تركيا محاولة إعادة تقويم علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد التغيير الجذري الذي حصل في طبيعة العلاقات الدولية إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، والدور الجديد الذي تحاول تركيا أن تؤديه في مناطق آسيا الوسطى والبلقان والشرق الأوسط، وهكذا بدأت ملامح التغيير في العلاقة بين الطرفين تأخذ إتجاهات جديدة ، إذ سعت تركيا كي تصبح قوة أقليمية لها مصالحها وأهدافها القومية الخاصة، سيما بعد النمو الكبير في إمكانياتها الاقتصادية، وعضويتها في مجموعة دول العشرين. وعلى الرغم من هذه التوجهات الجديدة فإن كلا الطرفين كانا يرغبان في استمرار العلاقات الاستراتيجية بينهما وعدم الوصول الى حالة الأفتراق.

كلمات إفتتاحية:

^(*) جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

١- الولايات المتحدة الامريكية

٢- تركيا

٣- حزب العدالة والتنمية

٤- ثورات الربيع العربي

٥- العراق

٦- تنظيم داعش الارهابي

٧- الأزمة السورية

Abstract:

Turkish- USA relations have Stretched out more than six decades, Through which a strong and effective strategic partnership has been established, both of which are members of NATO, Turkey has become an important player in the agenda of USA foreign policy in the Middle East and toward the former Soviet Union, on the other hand , Turkey has committed it self to that policy for long time.

After the Turkish Justice and Development Party (AKP) came to power, Turkey began to try to re- evaluate its relations with the United states, especially after the radical relations after the dissolution of the Soviet Union, And the new role that Turkey is trying to play in the regions of central Asia, The Balkans and the Middle East.

Thus began the features of change in the relationship between the two sides take new directions, Turkey has sought to become a regional power with its own national interests and goals, Especially after the substantial growth in its economic, potential and its membership in the (G-20).

But despite these new trends, both sides wanted to maintain their strategic relations and not reach a state of separation..

المقدمة:

تعد تركيا بوابة مهمة لأدراك ماهية طبيعة التوجهات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولا يرتبط الامر ببعدها الجيوستراتيجي الذي منحها ميزة وخصوصية فائقة الأهمية ضمن أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، وإنما

لامتلاكها قدرة عالية في توظيف مميزاتا وجعلها جزءاً مهماً من الاجندات الاستراتيجية للولايات المتحدة، ومنحها قدرة أكبر لتصبح الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه، من هذا المنطلق دخلت تركيا في شراكة استراتيجية طويلة المدى مع الولايات المتحدة مكنها ان تصبح "أحد المرتكزات الرئيسة" لأي توجه سياسي أمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

ومنذ نهاية الحرب الباردة ظهرت سيناريوهات عدة تتعلق بتراجع الأهمية الاستراتيجية لتركيا وفق المنظور الأمريكي، لاسيما بعد انتهاء الخطر الشيوعي وعدم الحاجة لسياسة "سد المنافذ" التي وفرت لتركيا دوراً مهماً طوال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، لكن المتغيرات السياسية لما بعد الحرب الباردة أثبت لاحقاً عدم صحة تلك السيناريوهات، إذ أدرك الأتراك مبكراً طبيعة هذه المتغيرات مما دفعهم الى تغيير طريقة التفاعل مع محيط البيئة الدولية، وفق رؤية فكرية سياسية مغايرة لما اعتمدته في السابق مما رفع من سقف وجودهم ضمن اللعبة الدولية من جديد، كما ان أحداث الحادي عشر من أيلول (٢٠٠١) وما نتج عنها من متغيرات على مستوى السياسة الدولية، وايضا تفاقم الأوضاع الامنية وزيادة معدل الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الاوسط أسهم باستمرار الى تطور الشراكة الاستراتيجية التركية مع الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما بعد تدخل الولايات المتحدة في المنطقة تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب"، وأثقل كاهلها بالكثير من المشكلات ما تزال آثارها باقية حتى الان.

وعلى الرغم ان العلاقات الأمريكية - التركية قد شهدت توتراً ملحوظاً في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول، إلا أن طبيعة المعطيات التي تأسست عليها الشراكة شكلت صمام أمان حمايتها، وهو ما يؤكد كلاً الطرفين ويشيران ان أي خلاف يحصل لا يمكنه التأثير بشكل سلبي على الشراكة الاستراتيجية بينهما، مما يدفع

كلاهما بين الحين والآخر إلى إعادة تقييم العلاقة من أجل تضييق فجوة الخلافات وزيادة مساحة الالتقاء.

إشكالية البحث: تتلخص ان موضوعه البحث لازال قائما، سيما بعد التدخل التركي العسكري في سوريا (منطقة عفرين)، والموقف المعادي لأكراد سوريا (قوات حماية الشعب الكردي)، والمدعومين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

فرضية البحث: - أن الشراكة الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية تتميز بالقوة والعمق وتحديدًا ما يتعلق بالطموح والمصالح السياسية والاقتصادية لكليهما، والخلافات السياسية بينهما والناتجة عن التداخات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط لن تشكل ضرراً بالغاً على طبيعة تلك العلاقة.

تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث مباحث رئيسة وكالاتي:

المبحث الأول: تركيا في المنظور الاستراتيجي الأمريكي.

المبحث الثاني: المتغيرات الأساسية لإعادة تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

المبحث الثالث: العلاقات الأمريكية- التركية بعد ثورات الربيع العربي.

المبحث الأول: تركيا في المنظور الاستراتيجي الأمريكي

أولاً: جذور العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية

تمتد العلاقات الأمريكية التركية إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر، مع بدايات البعثات التبشيرية والاستطلاعية من أجل الحصول على الامتيازات التجارية، وكان للمعاملات التجارية مستويين مهمين: "الأول: هو توريد السفن الأمريكية النفط إلى الدولة العثمانية. والثاني: مشتريات الدولة العثمانية من فائض

السلاح بعد الحرب الأهلية الأمريكية^(١). وخلال الحرب العالمية الأولى التزمت الولايات المتحدة بسياسة الحياد في السنوات الأولى للحرب، وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية و خسارتها للحرب العالمية الأولى، "بدأ فصل جديد من العلاقات الثنائية مع تركيا الجديدة (التي قامت على بقايا الدولة العثمانية) بقيادة مصطفى كمال أتاتوك"^(٢).

سعت تركيا إلى إقامة علاقات دولية متوازنة أثناء الفترة التي أعقبت إعلان الجمهورية مع العديد من بلدان العالم (أوروبا، آسيا، أمريكا)، وحل المسائل التي ظلت عالقة في مؤتمر لوزان ١٩٢٣م عبر القنوات الدبلوماسية، إذ "وقعت اتفاقيات مع الدول الأخرى لحل بعض المشكلات العالقة، وفي عام ١٩٣٢م أصبحت تركيا عضوا في عصبة الأمم"^(٣)، واستطاعت أن تحافظ على استقلالية قرارها السياسي إلى أقصى ما يمكن خلال فترة الحرب العالمية الثانية ولم تنحاز إلى أي طرف من اطراف النزاع بشكل مباشر على الرغم "ما تعرضت له من ضغوط شديدة من كلا الفريقين المتحاربين تراوحت بين الإغراء والترغيب تارة والتهديد والترهيب تارة أخرى"^(٤).

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية كان النظام العالمي يتشكل على قاعدة الثنائية القطبية التي تبلورت في السنوات القليلة لما بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن تمدد

(١) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية - التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) كوثر عباس الربيعي، العلاقات الأمريكية- التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي، بحث منشور على الموقع الإلكتروني، <https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=94803>

(٣) غازي فيصل ناصر العبيدي، علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٤.

(٤) سعاد حسن جواد، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: (فاضل جكتر)، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١، ص ٢٩٨.

الكتلة الشيوعية إلى أوروبا الشرقية كان مدعاة للقلق لدى تركيا التي أصبحت مطوقة شمالاً وغرباً وشرقاً من دول شيوعية. وشكل خطراً أساسياً " لتقاطع مصالح الغرب ومصالح تركيا تحت أكثر من مظلة أمنية واقتصادية وسياسية مما شكل بداية مرحلة جديدة مهمة في تاريخ العلاقات الأمريكية والتركية"^(٥).

بدأت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية التقرب المتزايد من الغرب بسبب تزايد الضغط السوفيتي إذ طالب السوفييت بالإشراف على المضائق (البسفور، والدردينيل)*، وإعادة ولايتي قارص واردهان وتعديل معاهدة مونترو لعام ١٩٣٦م وإقامة قواعد عسكرية في المضائق وأكد السوفييت مطالبهم في مؤتمر بوتسدام ١٩٤٥م إلا أن تركيا رفضت المطالبات السوفيتية، وقد "ساندت الولايات المتحدة وبريطانيا تركيا في موقفها وأعلنتا استعدادهما لتقديم الدعم المادي والمعنوي لها لخشيتهما من وقوعها تحت السيطرة السوفيتية"^(١)، وشكلت مطالب الاتحاد السوفيتي تهديداً جدياً للوضع الذي حصل بعد معاهدة مونترو وادى إلى ظهور المؤشرات الأولية للحرب الباردة، وأيضاً "تخلي تركيا عن سياسة الحياد التي اتبعتها طوال مرحلة الحرب العالمية الثانية، ودخولها في توجه استراتيجي للارتباط بالمعسكر

(٥) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الخاتمة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٩.

(*) تعد هذه المضائق حلقة وصل بين البحر الأسود والبحر الأبيض وهذا المعبر المائي هو مضيق البسفور في الشمال الشرقي ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي ويتوسطهما بحر مرمرة... الخ ومن المعلوم ان البحر الأسود أصبح تحت سيطرة الأتراك قروناً ثلاث (١٤٧٥ - ١٧٧٤م)، ثم أصبحت للسوفييت مصلحة في البحرين بأمل الوصول إلى البحار الدافئة بغية الاتصال مع العالم الخارجي. وهذا الإشراف على البحر الأسود والمضائق التي بينهما جعل تركيا ذات وزن ثقيل في السياسة الدولية. ينظر: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٠٦.

(١) كريم مطر حمزة الزبيدي، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٧٤.

الغربي"^(٢)، وهذا بدوره دفع الغرب، سيما الولايات المتحدة بتوجيه الانظار نحو تركيا وبروز أهمية المنطقة في السياسة الدولية خلال الحرب الباردة، ويعود هذا الاهتمام إلى عدة أسباب أهمها:

- "طبيعة الموقع الجغرافي الذي تتميز به تركيا، ومناعة الأرض وكثرة التضاريس في تركيا، جعلتها ذات أهمية دفاعية في حالة نشوب حرب وعلى هذا الأساس فإن المعسكرين في الشرق والغرب حاولا بسط نفوذهما على تركيا بغية السيطرة على البحر المتوسط والشرق الأوسط وقارة أفريقيا"^(٣).

• "وفرة الموارد الطبيعية في تركيا منحتها القدرة على الوقوف أمام أي ضغط خارجي"^(٤).

• "تمتع تركيا وقتئذ من وجهة نظر الغرب بالاستقرار السياسي النسبي قياساً بدول هذه المنطقة؛ نتيجة لتشبع تركيا بالنظام الغربي أكثر من الدول الأخرى في المنطقة"^(٥).

وإزاء هذا الوضع أشار جورج كينان (الدبلوماسي الأمريكي) -العقل الموجه لسياسة الاحتواء الأمريكية- عام ١٩٤٧م إلى أن الخطر الأساسي يكمن في الشيوعية، ولمواجهة هذا الخطر يجب أن تكون "هناك سياسة احتواء تشمل كل المناطق المحيطة بالاتحاد السوفيتي، لمنع انتشار الأفكار الشيوعية، وعرفت هذه الاستراتيجية دولياً

(٢) أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: (محمد جابر وطارق عبد الجليل)، مركز الجزيرة للأبحاث، الدوحة، ٢٠١٠، ص ١٩٣.

(٣) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٠٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

باستراتيجية الاحتواء^(١)، وبعد أن بلغت الحرب الباردة ذروتها بإعلان الرئيس الأمريكي ترومان بتنفيذه والتزامه بسياسة الاحتواء لتكون حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأمريكية وتعاملها مع السوفييت. كان أول أجراء عملي اتخذته القيادة الأمريكية تطبيقا لسياسة الاحتواء هو مواجهة "الاضطرابات الداخلية في تركيا والحرب الأهلية في اليونان على أنها بتدبير شيوعي الذي أدى بالرئيس الأمريكي إلى ان يطلب من الكونغرس الأمريكي بالموافقة على تقديم مساعدات فورية إلى تركيا واليونان"^(٢)، من جهتها نجحت الدبلوماسية التركية في اكتساب مساندة الولايات المتحدة عن طريق مبدأ ترومان، وفي المقابل كانت الولايات المتحدة تدرك تماما أهمية تركيا لمنطقة الشرق الأوسط ضد التغلغل الشيوعي السوفيتي.

ونتيجة لذلك وقعت مع الولايات المتحدة، مجموعة من الاتفاقيات الثنائية استطاعت من خلالها الحصول على معونات اقتصادية وعسكرية، ففي ٢٣ حزيران ١٩٤٧م وصل إلى أنقرة وفد أمريكي برئاسة الجنرال اوليفر لونسفورد (Oliver Lansford) وذلك لبحث المساعدات المخصصة إلى تركيا بموجب مبدأ ترومان وبعد ان أجرى الوفد مباحثاته مع الجانب التركي، قدموا تقريراً بشأن المساعدات إلى الجيش التركي إلى الحكومة الأمريكية، وتضمن تعزيز القوى الدفاعية لتركيا وتقوية الوضع الاقتصادي لها، كما وأوصى التقرير ضرورة "تحديث أسلحة الجيش التركي وتقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار وبالفعل خصصت الولايات المتحدة

(١) سهى العزاوي، قراءة سريعة في العلاقات الأوربية- الأمريكية، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٥، ٢٠٠١، ص ٣٠.

(٢) علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دار الرواد، بغداد، ٢٠١٠، ص ٧٤-٧٥.

الأمريكية لتركيا معونات قدرها ٤٠٠ مليون دولار، فضلا عن إرسال الخبراء العسكريين والمهندسين الأمريكيين لتركيا"^(٣).

وقد اعلن وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في جامعة هارفرد من العام نفسه مشروع (مارشال) الذي يهدف إلى "تقديم الدعم الاقتصادي والمالي الأمريكي إلى كل الدول المتضررة من الحرب، نتيجة لإنهاكها الاقتصادي وعدم قدرتها على سداد دفعاتها"^(٤). وهذا يعني ان تركيا في العهد الجمهوري اختارت حلفائها بصورة دقيقة ونهائية وان "هذا الاختيار انصب على نقطتين رئيسيتين هما: المصلحة الذاتية لتركيا واندماج تركيا في الحضارة الغربية"^(٥).

وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية مابين عام (١٩٤٦) ولغاية عام (١٩٤٩) مساعدات عسكرية الى تركيا "بلغت قيمتها الإجمالية "حوالي ١٣,٨ مليار دولار (٨,٥ مليار دولار على شكل هبات مالية، و٥,٦ مليارات دولار على شكل قروض)"^(١)، ومع انطلاق الشرارة الاولى للحرب الباردة، انضمت تركيا الى حلف شمال الأطلسي العام (١٩٥٢)، انطلاقا من مبدأ "المنافع المشتركة"، وبدأ الأتراك يتلقون الضمانات الأمنية الأمريكية ضد أي عدوان سوفيتي محتمل، من هنا تمكنت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من "نشر قواتها العسكرية في تركيا لحماية مصالحها وجمع المعلومات اللوجستية، وعملت على تقوية السيطرة التركية على مضيق البسفور والدردنيل لمنع وصول السوفييت إلى البحر الأبيض المتوسط ،

(٣) غيداء سعيد عبد المجيد، العلاقات التركية الأمريكية (١٩٩١-٢٠٠٥)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٤.

(٤) سهى الغزاوي، قراءة سريعة في العلاقات الأوربية- الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٥) احمد النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية عمان - الاردن ، ١٩٨١، ص ٣٥.

(١) جيم زانوتي، التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة توقعات وتحديات، ترجمة واصدار: (مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية)، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٧.

وقد تمت للأتراك كل مساعدة ممكنة لاتخاذ ما يلزم في حال حصول هجوم، كما عملت على احتواء المشاحنات التركية - اليونانية تحت مظلة حلف شمال الأطلسي^(٢).

ثانيا: الشراكة الأمريكية - التركية ما بعد الحرب الباردة.

منذ نهاية الحرب الباردة ظهرت في الاوساط السياسية والاكاديمية إطروحات عدة تتعلق بتركيا ودورها في ظل الاوضاع الدولية الجديدة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ونهاية الوجود الشيوعي و حلف وارسو، لاسيما انها أظهرت أجندات جديدة للقطب الأوحده على مستوى السياسة الدولية المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية ورغبتها في نشر هيمنتها ملء الفراغ الشيوعي تحت شعار تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وما "استدعاه ذلك من شن حروب كان أحد عناوينها مواجهة الخطر الإسلامي، وأستندت على نظرية صدام الحضارات لتمرير مشاريعها حول العالم، وفي ظل ذلك استمرت تركيا لصيقة بالمشروع الغربي الأمريكي"^(٣). وتعمقت العلاقة بين البلدين في إطار عدد من الملفات التي تشكل مصالح وقضايا مشتركة في ما بينهما يمكن ان نحدد أهمها بالآتي:

١ - القضايا الامنية: تعد تركيا وفق المنظور الاستراتيجي الأمريكي جزءاً حيويًا من "منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مما يتطلب توفير المزيد من الدعم السياسي والعسكري لتقوية قدراتها الدفاعية وايضا حمايتها من أية تهديدات إقليمية أو من دول الجوار، وعلى المستوى اللوجستي والاستخباراتي اتسمت العلاقة بين البلدين بدرجة رفيعة من التنسيق الأمني والاستخباراتي، وفي مرحلة ما

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٣) محمد نور الدين، السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات، في مجموعة باحثين: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٣٤.

بعد الحادي عشر من أيلول (٢٠٠١)، زادت أهمية تركيا وعدها لاعبا رئيساً في إطار ما عرف بـ (الحرب على الإرهاب)، لاسيما بعد ان قامت بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في تشرين الأول ٢٠٠١، فضلاً عن ارسال تركيا لما يقارب ١٢٠٠ جندي لتقديم العون لقوات الدعم والإسناد (إيساف) التابعة لحلف الناتو^(٤).

٢- القضية الكردية: تعد التوجهات المعادية لحزب العمال الكردستاني (pkk) تجاه تركيا أحد أبرز الأسباب التي قادت نحو "توثيق العلاقة بين واشنطن وأنقرة. إذ تدعم الولايات المتحدة الموقف التركي من الحزب وتعدّه منظمة إرهابية، وقد قدمت الولايات المتحدة دعماً لوجستياً مهماً لتركيا ساعدها على توجيه ضربات جوية إلى مواقع حزب العمال في شرق العراق، ووصل إلى حد دخول القوات التركية إلى عمق الأراضي العراقية لمطاردة فلول حزب العمال في كهوف كردستان وجبالها"^(١).

٣- قضية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي: شكلت عملية دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا لتكون جزء من المنظومة المؤسسية الأوروبية في الاتحاد من أهم الاهداف الاستراتيجية الأمريكية، ليس فقط بسبب "المزايا التي قد تعود على حليف مهم واستراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما أيضاً بهدف بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، ومحاولتها إحداث توازن استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا، لذا فقد باتت قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أحد البنود الثابتة على مائدة

^(٤) خليل الغناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية.. مصالح استراتيجية متبادلة، في مجموعة باحثين: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٥٠.

^(١) خليل الغناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية.. مصالح استراتيجية متبادلة، في مجموعة باحثين: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٥٠-١٥١.

العلاقات الأمريكية - التركية، وذلك بسبب التأييد القوي الذي تُظهره واشنطن لأنقره في هذا الصدد"^(٢).

٤- القضية الاقتصادية: أهتمت الولايات المتحدة لتوطيد علاقاتها الاقتصادية بتركيا عبر صندوق النقد الدولي من خلال إقراض أنقرة "٧,٥ مليار دولار لإنقاذ تركيا من الركود الاقتصادي الذي أصابها عام ٢٠٠١، وفي عام ٢٠٠٢ تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة **QIZ) Qualified Industrial Zone** بين واشنطن وأنقرة والتي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية وإعفاءات ضريبية أسهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين"^(٣).

يتضح مما سبق أن العلاقات الأمريكية - التركية أتمدت باتساع وتنوع مساحاتها الجغرافية، بمعنى ان طبيعة العلاقة ليست مجرد علاقات ثنائية بين دولتين، "أحدهما تتمتع بدور الدولة الأكثر نفوذاً في العالم هي الولايات المتحدة، وأخرى تعد من الدول المؤثرة إقليمياً هي تركيا"^(٤). ولم تفقد تركيا أهميتها الاستراتيجية في المنظور الأمريكي، إذ ظهرت لها أدواراً في أكثر من منطقة فضلاً عن آسيا الوسطى والشرق الأوسط، كما سعت الولايات المتحدة إلى تحويل الشراكة الاستراتيجية مع تركيا إلى مستويات أوسع، أي لا تقتصر فقط على الجانب العسكري و إنما تحويلها شراكة استراتيجية سياسية و اقتصادية.

المبحث الثاني: المتغيرات الأساسية في إعادة تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(٤) كوثر عباس الربيعي، العلاقات الأمريكية- التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي، بحث منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=94803>

أولاً: صراع المصالح بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية

أثرت المتغيرات الدولية على طبيعة العلاقات الأمريكية - التركية منذ نهاية القرن العشرين، لكن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر العام ٢٠٠١ أسهمت في زيادة تغيير طبيعة هذه العلاقة، ونجد ان هناك متغيرين أساسيين أسهما بشكل مباشر في إعادة تشكيل العلاقة بين كلا الطرفين، "أولهما استئثار أول حزب إسلامي بالسلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، وثانيهما قرار الولايات المتحدة بغزو العراق في آذار ٢٠٠٣، والذي رفض البرلمان التركي تقديم تسهيلات لتنفيذه، ما وضع علامات استفهام كثيرة حول مستقبل العلاقة بين البلدين"^(١).

ما يخص المتغير الأول: نجد "تمكن حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان في الحصول على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية التركية عام ٢٠٠٢، وتشكيل الحكومة التركية، ويمكن رصد ثلاثة ملامح أساسية مثلث تحولاً مهماً في نظرة تركيا لعلاقتها مع الولايات المتحدة وفق رؤية رجب طيب أردوغان ورفاقه تتمثل "بعدم إعطاء الولايات المتحدة "صك على بياض في توظيف تركيا لخدمة مصالحها وسياساتها في منطقة الشرق الأوسط، وإعادة التفكير في الدائرة العربية والاسلامية بعيداً عن منظور العلاقة مع واشنطن، الدفع باتجاه تحميل واشنطن جزءاً من أعباء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي"^(٢).

لهذا ركز الحزب الحاكم في تركيا على "تأطير علاقته مع الولايات المتحدة ليس فقط انطلاقاً من المصالح المشتركة بين الطرفين، وإنما من خلال ترسيخ معادلة جديدة للعلاقة تقوم على المقايضة المحسوبة"^(٣).

(١) خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية.. مصالح استراتيجية متبادلة، مصدر سبق ذكره، ص

ص ١٥٣-١٥٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٤

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

أما المتغير الثاني: الخاص بالحرب على العراق، فقد شكل تصويت البرلمان التركي برفضه القاطع لمنع القوات الأمريكية من استخدام أراضيها لأتمام مهمة احتلال العراق، البداية الفعلية للتوتر الحاد في العلاقات الأمريكية التركية.

ونتج عن هذين المتغيرين تبني تركيا لتوجهات مختلفة تماماً في تعاملها وتفاعلها مع الأحداث المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من هذه التوجهات في نهاية المطاف تخدم المصالح الاستراتيجية الأمريكية، ألا أن مسألة الخلاف حول تحديد ماهية مصدر التهديد المباشر للأمن القومي لكليهما فاقمت من مسألة التوتر فيما بينهما، ونجد أن الرؤية الأمريكية وتحديداتها لشكل وطبيعة الخطر الذي يهدد مصالحها العليا ويهدد أمنها القومي يختلف كل الاختلاف عن الرؤية التركية، وعلى سبيل المثال ترى واشنطن أن "تنظيم القاعدة هو المصدر الأساسي لتهديد أمنها القومي، و أن دولاً مثل إيران وسوريا، وحلفائها مثل حزب الله وحماس، تمثل تحدياً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ما يتطلب معاداة هذه الأطراف ومحاولة عزلها، في حين رأت تركيا أن حزب العمال الكردستاني الخطر المباشر على أمنها القومي، ووجدت أنه لا مصلحة في معاداة تلك الدول والأطراف، وإنما ضرورة التواصل معها واحترام مصالحها وقدراتها في حل قضايا المنطقة، لذا فقد أبدت الحكومة التركية انفتاحاً على إيران وسوريا وحزب الله وحماس، فضلاً عن السعي للعب دور مباشر بين دمشق وتل أبيب"^(١).

هذا الاختلاف في الرؤية أدى إلى نشوب صراع مصالح داخل المنطقة بفعل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة السياسية الدولية، لاسيما بعد أن تمكنت تركيا من تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية، الأمر الذي دفعها نحو الابتعاد تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على قراراتها السياسية وأصبحت قوة

(١) خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية.. مصالح استراتيجية متبادلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥.

أقليمية تدافع عن مصالحها بنفسها، وعدت هذه التوجهات الجديدة جزء مهم من الرؤية السياسية والاستراتيجية للحزب الحاكم في تركيا، وتحديدًا بعد وصول رجب طيب أردوغان إلى رئاسة البلاد عام ٢٠١٤.

و نجد ان أهم الخلافات والتحديات، التي ظهرت بين البلدين في عهد حزب العدالة والتنمية تتمثل "بالاختلافات بين الجانبين حول مسار ونتائج ثورات الربيع العربي، وانتقادات أمريكا لتركيا حول خرقها للحريات العامة في مظاهرات ٢٠١٣، والخلافات تجاه الثورة السورية وخاصة تجاه إسقاط الرئيس بشار الأسد، ومعارضة تركيا الشديدة للدعم الذي تقدمه واشنطن لحزب الاتحاد الديمقراطي السوري، إذ تعده أنقرة حزباً إرهابياً لأنه ينتمي إلى منظمة حزب العمال الكردستاني"^(٢).

هذه الاختلافات، خلق صراعاً مباشراً بين واشنطن و أنقرة، وعدت الاحداث السياسية والامنية في منطقة الشرق الأوسط انعكاسا واضحا لطبيعة ذلك الصراع، وبدأت تركيا تعيد ترتيب أولويات مصالحها الاستراتيجية وفق رؤيتها السياسية لا الأمريكية، وهذا التوجه اعتمده حزب العدالة والتنمية الذي أكد في خطابه السياسية ان رؤيته تختلف تماما عن رؤية عمن سبقوه، وهذه الرؤية تسعى الى مراعاة وتحقيق مصالح الدولة التركية اولا، ولن تكون تابعا او منفذا للرؤية الأمريكية ، ونجد ان عملية الاختلافات في تعاطيها او معارضتها لتوجهات وقرارات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العديد من الازمات والاحداث الاقليمية والدولية ما هو الا تطبيق فعلي لرؤية الحزب الحاكم لما يجب ان تكون عليه تركيا اليوم.

ثانيا: توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول الربيع العربي

(٢) أحمد بابا عبيد الله، العلاقات التركية-الأمريكية: في عهد حزب العدالة والتنمية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني، <https://www.sasapost.com/opinion/turkish-us-ties-in-the-era-of-the-justice-and-development-party/>، في ٢٦ تموز ٢٠١٦.

الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدتها بعض دول المنطقة وضعت تركيا في واجهة الأحداث، وشكلت اختباراً صعباً وتحدياً كبيراً للسياسة الخارجية التركية، نظراً لكثافة الاستثمار التركي في منطقة الشرق الأوسط على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، إذ تحولت تركيا بفضل "ديناميكية تحركاتها وميكانيزمات تفاعلاتها حيال القضايا العربية إلى طرف رئيس وفاعل مركزي على مسرح الأحداث الإقليمية الذي حظى بوضع هامشي نسبياً ضمن أولويات السياسة التركية الخارجية خلال العقود السابقة"^(١).

وأعتمدت تركيا استراتيجية تصفير المشاكل "Zero Problems" الآخذة في التوسع في المحيط العربي _ الاسلامي، إلى أن اندلعت انتفاضات الربيع العربي في كل من تونس ومصر، وقد عدّ داوود أوغلو ما يجري في العالم العربي مساراً طبيعياً للأمر، ورأى أن "التغيرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشدداً على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير"^(٢).

هذه الرؤية شكلت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، وكيفية تفاعلها مع المتغيرات السياسية التي نتجت عن الثورات العربية ويمكن تلخيصها بالآتي:

"احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية، الحفاظ على استقرار وأمن الدول، ورفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية، تجنباً لتكرار مأساة العراق وأفغانستان وتعرض البلاد العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم،

(١) محمد عبد القادر خليل، تركيا وثورات "الربيع العربي"، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لمؤسسة الأهرام الاخبارية، <http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx>.

(٢) Ahmet Davutoğlu, "Principles Of Turkish Foreign Policy And Regional Political Structuring", Vision Papers, Center For Strategic Research (SAM), No. 3, April 2012.

عدم توجيه السلاح التركي إلى أي شعب عربي واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة"^(٣)

لكن تطور الأحداث شهد موقفاً تركياً مبادراً في افتراق واضح عن التحفظ والتزام الحيادية وعدم التدخل في شؤون الدول المختلفة وغيرها من مبادئ السياسة الخارجية التركية المعلنة، وهي مواقف أدت إلى توسيع الهوة بين أنقرة وواشنطن، لاسيما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والقطيعة مع إسرائيل، والموقف من الانقلاب المصري، وعلى الرغم من فوز الإخوان المسلمين في مصر، إلا أنّ بعض القوى السياسية المصرية لم تكن تنق بنموذج الاسلام العلماني التركي، الذي روج له الحزب الحاكم في تركيا، وعلى الرغم من الانجازات الكثيرة التي حققها هذا الحزب لاسيما في المجال السياسي والاقتصادي وعد إغوذجاً يمكن ان يستلهم منه الاخوان المسلمين في مصر، لكن مسألة الاختلاف حول طبيعة التوجه الإسلامي بين مصر وتركيا دفع المصريين الى رفض هذا النموذج وتطبيقه.

وعلى الرغم ان السلطة الحاكمة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير قدمت مجموعة من التنازلات للولايات المتحدة الأمريكية لم ترتق الى مستوى الافكار والتوجهات التي أعلنها ضد النظام الحزب الحاكم سابقا، ومع ذلك اهتمت تركيا كثيرا الى تطوير علاقاتها بمصر في مختلف المجالات وتحديد ما يتعلق بزيادة التعاون العسكري والأمني، وتجلت "رؤية تركية تقول إنّ التقارب المصري _ التركي سيكون من شأنه أن يعيد ترتيبات الأمن الإقليمي، ويعيد أيضاً تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة"^(١).

(٣) محمد عبد القادر خليل، تركيا وثورات "الربيع العربي"، مصدر سبق ذكره.

(١) هدى رزق، العلاقات الأميركية التركية في خضم التغيرات الإقليمية، مقال منشور على موقع الاخبار

<http://www.al-akhbar.com/node/185873>

من هنا سعت تركيا الى توظيف ملف ثورات الربيع العربي من أجل تطوير علاقاتها الدولية، عبر التأكيد لشركائها انها تمتلك القدرة في العمل على تحقيق الاستقرار الامني والسياسي في دول منطقة الشرق الاوسط، لاسيما انها تمتلك علاقات سياسية واقتصادية متينة ومؤثرة مع دول تلك المنطقة، يسمح لها في التأثير على طبيعة توجهاتها السياسية لما بعد ثورات الربيع العربي، ومعنى ذلك ان تركيا وعبر نفوذها السياسي في المنطقة تؤكد على مدى اهمية دورها كقوة اقليمية فاعلة ومؤثرة امام الدول العربي.

ومن الجدير بالملاحظة ان الموقف التركي في تعاطيه وتفاعله مع ثورات الربيع العربي قد تباين تماما وذلك تبعاً لمصالحها الاقليمية في المنطقة، ونجد انه على الرغم من تصاعد حدة التوتر بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، الا ذلك لم يمنعها من اقامة تعاون مشترك ومنسق يتعلق بالثورة السورية وتداعياتها على الامن الاقليمي، وايضا اتفاقها حول وضع آلية مشتركة تتعلق بكيفية التعامل مع التيارات الاسلامية التي تضاعف وجودها وتأثيرها السياسي في دول منطقة الشرق الاوسط بعد ثورات الربيع العربي، وبالمقابل نجد ان تعاطيها مع ثورة اليمن والبحرين ضعيف، وأقتصر تفاعلها حول الاوضاع السياسية والامنية في كلا البلدين "بالحرص على العلاقات السياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي، والدعوة إلى الحل السلمي ترافقت مع رفض التدخلات الخارجية، وتحديداً الإيرانية منها، لما لها من تأثير وتداعيات على دورها الذي يخفي وراءه طموح تزعم الاسلام السني في المنطقة"^(٢)، كما "شكلت العوامل الأمنية دوراً أساسياً في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، إذ انطلقت تركيا من قناعة راسخة أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، مما يخدم المصالح

(٢) المصدر نفسه.

والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط"^(٣).

المبحث الثالث: العلاقات الأمريكية-التركية بعد ثورات الربيع العربي أولاً: الثورة السورية وتدهور العلاقات التركية - الأمريكية

إن رؤية تركيا للحل في سوريا، وعلى مدى سنوات الثورة، إصرارها على ضرورة رحيل الأسد بوصفه أصل الأزمات في بلاده والمنطقة، بينما رأت واشنطن أولوية محاربة تنظيم الدولة "داعش"، ولم تخرج تركيا عن السقف الأمريكي الواضح في "دعم وتسليح المعارضة السورية، قبل أن تغير موقفها تدريجياً في المدة الأخيرة، أولاً بدعم مسار جنيف - والذي يعني ضمناً القبول ببقاء الأسد حتى الانتخابات - ثم الإعلان رسمياً عن إمكانية بقاء الأسد في الفترة الانتقالية بعد التقارب مع روسيا"^(١)، لقد طالبت واشنطن من أنقرة الدخول ضمن التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في سوريا، لكنها رفضت ذلك ووضعت شروطاً محددة لتنضم إلى التحالف الدولي، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية القبول بها، وتلخصت هذه الشروط بضرورة إسقاط النظام السوري ومحكمة رئيسه بشار الأسد، وإنشاء منطقة أمنه لاجلاء المدنيين وفرض الحظر الجوي على الجيش السوري التابع لنظام الأسد، ويتضح أن طبيعة الخلاف بين واشنطن وأنقرة "يتعلق بمسألة حل القضية السورية، وتعتزم تركيا حل الأزمة عبر القضاء على النظام السوري بشكل كامل ونهائي، وإنشاء سوريا ونظام سوري جديد، أما أمريكا ترى أنه "يمكن حل القضية عبر مراحل انتقالية يكون الرئيس السوري بشار الأسد طرفاً فيها، وهنا تبدأ الخلافات

(٣) محمد عبدالقادر خليل، التداعيات الأمنية للثورات العربية على تركيا، مقال منشور في جريدة الأهرام، ٢٤ أغسطس ٢٠١٢.

(١) سعيد الحجاج، العلاقات الأمريكية التركية ودور الفرات، بحث منشور على الموقع الإلكتروني، <http://www.eipss-eg.org>، في ٢٦/أغسطس/٢٠١٦.

التركية الأمريكية تجاه القضية السورية وتستمر استراتيجيتهم المتبعة تجاه القضية السورية في حالة غموض حادة"^(٢).

ومما زاد من حدة الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في مواصلة الأخيرة بتقديم الدعم للأكراد السوريين الذين يحاربون تنظيم داعش الإرهابي، إذ بدأت الشراكة بين الولايات المتحدة ووحدات حماية الشعب الكردية والمليشيات العربية السورية - المعروفة حالياً باسم قوات سوريا الديمقراطية - منذ عام ٢٠١٥ تحت قيادة الرئيس السابق باراك أوباما، واستمرت إدارة الرئيس دونالد ترامب الحالية بدعم قوات سوريا الديمقراطية التي يبلغ عدد أفرادها (٥٠) ألف جندي كقوة محاربة لداعش الارهابي في شمال سوريا، وقد اقتربت القوات من فرض سيطرتها على الرقة - وهي عاصمة تنظيم داعش الارهابي - بعد موافقة ترامب على خطة لتقديم الأسلحة بنحو مباشر لهذه القوات للمعركة الأخيرة للقضاء على التنظيم، لكنّ تركيا ترى أن هذه القوات تشكّل خطراً كبيراً؛ بسبب انتمائها إلى حزب العمال الكردستاني الذي نظّم تمرداً دموياً داخل تركيا قبل ثلاثة عقود، وتسببت هذه المصالح المتعارضة بحدوث تصادم بين واشنطن وأنقرة، وتعد مخاوف تركيا بشأن القوات الديمقراطية السورية أمراً بديهياً ومعروفاً؛ ولكن ما لم يكن معلوماً لدى العديد أن الإجراءات والقرارات التي اتخذها الرئيس رجب طيب أردوغان تسببت في عرقلة الجهود المشتركة بين "الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي؛ الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى توطيد علاقاتها مع وحدات حماية الشعب الكردية والمليشيات العربية السورية وتشكيل

(٢) جلال سليمي، العلاقات الأمريكية التركية والاستراتيجية الغامضة، ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني تركيا بريسس، <http://www.turkpress.co/node/13225>، تاريخ الدخول ١٠/١٠/٢٠١٧.

قوات سوريا الديمقراطية في نهاية المطاف؛ ومع سيطرة هذه القوات على الرقة، فمن غير المرجح أن تتخلى عنها إدارة ترامب^(١).
إلا أن هناك عدد من المتغيرات جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية تغير سياستها تجاه تركيا ومنها:

- ١ - سياسة اندفاع تركيا نحو منطقة الشرق الاوسط التي اتسمت بالتوتر، وخاصة تجاه جيرانها الجنوبيين (العراق وسوريا)، وعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة الأمريكية للمعارضة السورية ضد الرئيس بشار الأسد وإنها تريد إسقاطه، إلا أنها لم تكن ترغب في أن تقوم تركيا وبشكل علني بالخروج على أعراف وتقاليد إدارة الأزمات السياسية الدولية المتبعة في العالم وتدعم المعارضة المسلحة المتهمة بالإرهاب مثل (داعش والنصرة) "المصنفة كمنظمات إرهابية في العالم، مما أوقع هذه الدول في خانة الانتقاد الدولي، وجعل العديد من الدول مثل روسيا وإيران ومنظمات أخرى ان تتدخل بشكل علني في الأزمة السورية بحجة محاربة الإرهاب والتطرف"^(٢).
- ٢ - إن سياسة إثارة المشاكل التي اتبعها الرئيس (اوردوغان) شملت بعض دول المنطقة الحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية مثل مصر والسعودية، وابتزاز تركيا لحلفائها من الدول الغربية، عبر أزمة المهاجرين، وأسهمت بإغراق أوروبا بالمهاجرين من دول الشرق الأوسط، وأيضاً وقوف تركيا وبشكل علني إلى جانب الإخوان المسلمين ضد الرئيس (عبد الفتاح السيسي) المدعوم من أمريكا والسعودية، وهذه السياسة عدت في نظر "الولايات

(١) كولن كول، الصدام الأمريكي-التركي في سوريا، بحث منشور على الموقع الالكتروني <http://foreignpolicy.com/2017/05/12/the-united-states-and-turkey-are-on-a-collision-course-in-syria-trump>.

(٢) حمد جاسم محمد، العلاقات التركية الأمريكية بعد الانقلاب الفاشل، بحث منشور في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية على الموقع الالكتروني www.fcdrs.com، بتاريخ ٢٠١٦/٨/٦.

المتحدة الأمريكية تدخل غير مقبول من قبل حليف لها ضد سياساتها في المنطقة، وطريقة غير مقبولة للتنافس بين حلفاءها، لهذا جاء الموقف الأمريكي تحذيراً للرئيس اوردوغان، ولكل حليف يسعى لإتباع سياسة بعيدة أو معاكسة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة"^(٣).

٣- الدعم الأمريكي العلني لأكراد سوريا، هو موقف يعد استفزازي بنظر تركيا، وهو ما أكدته الرئيس التركي في إحدى خطبه بالقول أن على أمريكا أن تختار بين تركيا والأكراد، لهذا فإن أمريكا بدأت بإتباع سياسة جديدة مع تركيا وهي سياسة تطويع الحلفاء لمصلحتها، واستثمار الخلافات والصراع في الشرق الأوسط لصالحها وعلى أوسع نطاق، حتى لو أدى ذلك إلى تضرر الحلفاء، وهو ما تم تأكيده على الأرض عن طريق قيام تركيا باحتلال منطقة (عفرين) لاحقاً.

٤- خطأ تعامل الرئيس التركي مع حليفته الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ من غير الممكن وفق الاعراف السياسية والدبلوماسية، أن يعلن الرئيس التركي لحليفه الأمريكي ان يختار بين بلاده التي تملك واحداً من أكبر الجيوش في المنطقة، واقتصاداً من بين أقوى ٢٠ دولة في العالم، وبين الأكراد، وبطبيعة الاحوال فان الإدارة الأمريكية التي لا ترفض مثل هذا الامر، على الرغم من حرصها الى زيادة فاعلية التعاون المشترك مع حلفائها، وفق أهمية تسلسله ضمن أولويات إستراتيجيتها العليا، إن المميزات التي كانت تركيا تتمتع بها قبل ٢٠٠٣، قد تغيرت بشكل جذري لاسيما بعد احتلال العراق، فقد وجدت الولايات المتحدة

^(٣) مصر تحتج على انتقاد اردوغان للسياسي، مقال منشور على موقع الاخبارية اليوم

<https://akhbarelyom.com/news/newdetails/179287/1.html>.

الامريكية في شمال العراق قواعد مهمة وسهلة التعامل معها في حماية مصالحها في المنطقة، صحيح أن قاعدة "الجزلي" في تركيا لها أهميتها في الحرب على داعش لكنها ليست عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه، وإذا شعرت واشنطن بأن هذا سيصبح شرطاً لا بُدَّ منه في العلاقة بين الطرفين ربما تسحب تأييدها، وسيطلب ذلك إعادة ترتيب القوات، لهذا لم تعد تركيا مهمة للولايات المتحدة الأمريكية كما كانت في السابق وإنما العكس تماماً.

٥- محاولة تركيا استباق الأحداث، وتحسين علاقاتها مع دول الجوار لاسيما روسيا والعراق وسوريا، فقد ذكرت التقارير إن رئيس وزراء تركيا (بن علي يلدرم) أعلن إن تركيا تسعى إلى تحسين علاقاتها مع دول الجوار وترك خلافاتها خلف ظهرها"، هذه السياسة لم ترق للولايات المتحدة الأمريكية وعدت بنظرها تخلي تركيا عن دعم جهود حليفها في المنطقة.

ان الثورة السورية أظهرت مدى ضعف تركيا في حلها لأي أزمة في منطقة الشرق الاوسط لوحدها، وبسبب أصرار التدخل التركي في الازمة السورية سعيًا منه لحلها وفق رؤيته السياسية وبعيدا عن التوجهات الأمريكية، أدى الى اشغال حالة التوتر بينهما، لاسيما ان القرارات التي اتخذتها تركيا حول الشأن السوري كانت من بين الاسباب التي أدت الى زيادة نفوذ وسيطرة الجماعات الاسلامية المتطرفة ومنها جبهة النصرة التي تعد امتداد لتنظيم القاعدة الارهابي، "ومما زاد الأمور تعقيداً نقل المواد الكيميائية بواسطة قطر إلى المعارضة السورية، وتستر تركيا على الأمر واتهام النظام بذلك، الأمر الذي حمل الاستخبارات الروسية على فضح الموضوع، مما أخرج الولايات المتحدة التي أصرت على اتهام النظام السوري باستعمال هذه المواد

الكيميائية" ^(١)، ونتيجة لذلك تفاقمت حدة الخلافات بين أنقرة وواشنطن، وتصاعدت حدتها بعد ان اعلنت تركيا رفضها القاطع لإقامة اي شكل من أشكال التفاهم والحوار بين المعارضة السورية ونظام الأسد، كما برز من "رفض أردوغان وداوود أوغلو للمبادرة التي طرحها رئيس الائتلاف الوطني السوري معاذ الخطيب فيما كانت واشنطن تؤيد هذه المبادرة وتحاور موسكو من أجل التوصل إلى مخرج سياسي للأزمة السورية، لكن تركيا أبدت خشية وخيبة شديدة من الموقف الأميركي، وحملت الإدارة الأميركية مسؤولية بقاء النظام السوري" ^(٢).

ونجد ان اصرار تركيا على موقفها هذا أرتبط بمسألة تخوفها من الغاء دورها الاقليمي الفاعل لحل الازمة السورية، وايضا تكمن عدم رغبتها في ايجاد أي تسوية ما بين الاطراف السورية المتصارعة لا تتواءم ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وشكل اعلان الولايات المتحدة الامريكية ان لا نية لها للتدخل عسكريا في سوريا ولن تعمل على إسقاط نظام الاسد كما حصل في العراق امر محبطا لأنقرة، لاسيما ان الاوضاع الامنية الجارية في سوريا تصاعدت حدتها وبدأ تأثيرها ينتقل الى الدول المجاورة وتركيا ليست بمنأى عنها، كما تبين لتركيا ان توجهات الادارة الامريكية حول الازمة السورية في بعض من خياراته مرتبط بآمن واستقرار إسرائيل، فضلا عن وجود اعتبارات اقليمية ودولية أخرى، دفعت الولايات المتحدة الامريكية لاتخاذ مثل هذه القرارات والتي وجدتها تركيا تؤثر بشكل مباشر على الامن القومي التركي ومصالحه في المنطقة.

^(١) صدام بين روسيا والغرب بمجلس الأمن بشأن الهجوم الكيميائي في إدلب، مقال منشور على موقع البي بي سي الاخباري، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39500996>، في ٢٠١٧/٤/٥.

^(٢) لمعرفة مضمون المبادرة ينظر الموقع الالكتروني: ماذا تتضمن مبادرة احمد معاذ الخطيب؟ <https://www.annahar.com/article/35704->

أذن التوجهات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الثورة السورية مرتبط أولاً وأخيراً بمصالحها الاستراتيجية العليا، والأخيرة تختلف تماماً عن المصالح التركية وطموحاتها السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بمعنى أن تركيا منذ دخولها في شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية "تنتهز الفرصة للحصول على المزيد من الدعم الأمريكي لتعزيز دورها الإقليمي في الشرق الأوسط، بينما لواشنطن استراتيجية مبنية على مصالحها تجاه المنطقة، وتعد إسرائيل في قلب هذه الاستراتيجية" ^(١).

ثانياً: الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا العام ٢٠١٦

مثل يوم السادس عشر من يوليو العام ٢٠١٦ حدثاً مهماً، بالنسبة لتركيا، بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، إذ قام أحد ضباط الجيش التركي وهو العقيد (محرم كوسا) بقيادة عملية الانقلاب العسكري ضد الرئيس رجب طيب أردوغان، وبدأت عناصر الانقلاب محاصرة عدة مؤسسات، داخل الدولة لكن هذه العملية لم تستمر طويلاً، بسبب "عمق الوعي الشعبي"، والذي ظهر جلياً إثر اتصال الرئيس المنتخب أردوغان ودعوته للشعب التركي بالنزول إلى الشارع، وتفاعل وسائل الإعلام في إيصال ذلك النداء، عبر نزول المواطنين إلى الشوارع، ومناهضة الانقلابيين، ومواجهتهم بالشعارات الوطنية وحملهم للعلم التركي، إن عملية ردود الأفعال الحضارية من قبل الشعب التركي، تركت انطباعاً إيجابياً على مستوى الرأي العام الداخلي في تركيا والدولي أيضاً، ونقلت حقيقة واحدة تؤكد أن عهد الانقلابات العسكرية في تركيا لن يعود يوماً، وأن تغيير السلطة يتم وفق أسس

^(١) هدى رزق، العلاقات الأمريكية التركية في خضم التغيرات الإقليمية، مقال منشور على موقع الاخبار

<http://www.al-akhbar.com/node/185873>

التداول السلمي حيث الشعب يختار بحرية مطلقة من يمثلته لتولي السلطة وليس عن طريق الانقلابات، أن هذا الامر أكد "شيين أساسيين وهي ان الشعبية التي يحظى بها الرئيس أردوغان داخل البلد، والدور الكبير للإعلام، الذي لا غنى عنه داخل البلدان التي تطمح إلى بناء دولة ديمقراطية، وهذا لا يأتي إلا عبر إرساء القيم الديمقراطية في المجتمع التركي، وتبلور وعي سياسي بضرورة احترام إرادة الناخبين"^(٢).

وخلال عملية الانقلاب الفاشلة سادت بعض مظاهر الانفلات الأمني، نتج عنها ردود أفعال متباينة على المستوى الدولي وبرز من بينها الموقف الأمريكي، إذ تميز بتناقض واضح في موقفه منذ اعلان لحظة العملية الانقلابية ، وبعد فشله، الامر الذي فرض العديد من التساؤلات حول ذلك، لكن الموقف الرسمي التركي برئاسة أردوغان، أكد ان محاولة الانقلاب تم التحريض عليها من قبل المعارض السياسي فتح الله غولن، الذي التجأ الى الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٩٩، وعلى الرغم من دعوة تركيا لتسليمه اليها من قبل السلطات الامريكية، وفقا لبنود المعاهدة الموقعة بينهما والتي تتعلق بمثل هكذا نوع من القضايا، لاسيما بعد ان قدمت تركيا كل الادلة والوثائق الى الولايات المتحدة الامريكية والتي تؤكد ضلوعه المباشر في عملية الانقلاب، ويرى اغلب المحللين ان زيادة حدة الخلاف الأمريكي التركي تفاقمت بشكل واضح بعد استضافة الولايات المتحدة الامريكية للمعارض التركي (فتح الله كولن) والمقيم في ولاية بنسلفانيا، وعد المتهم الأول في الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية تستضيف معارضاً سياسياً لأحد حلفاءها الرئيسيين في العالم،

^(٢) أحمد بابا عبيد الله، العلاقات التركية-الأمريكية: في عهد حزب العدالة والتنمية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.sasapost.com/opinion/turkish-us-ties-in-the-era-of-the-justice-and-development-party/>، في ٢٦ تموز ٢٠١٦.

وتمنحه الإقامة على أراضيها والعمل بحرية، لاسيما انه من الإسلاميين المتشددين، كما شكل عدم تسليمه لتركيا رغم المطالبة بتسليمه لاتهامه بتدبير الانقلاب، وحجة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم تسليم تركيا للأدلة التي تثبت تورطه في الانقلاب.

ونتيجة لعدم تلبية مطالب تركيا لتسليم فتح الله كولن، أدى ذلك الى تصاعد حالة توتر العلاقات الأمريكية- التركية بلغ حد توجيه اتهامات للولايات المتحدة الأمريكية بالصلوع بالانقلاب الفاشل ووقوفها الى جانب المعارض التركي، ما أسهم في تفاقم حدة التوتر بين انقرة وواشنطن ودفع الاخيرة الى اتهام "تركيا ومطالبتها بتوفير أعلى المعايير الديمقراطية في التعامل مع المشتريين في الانقلاب وعدم انتهاك حقوق الانسان، كما زادت التهديدات الأوروبية لتركيا حول مسألة إعادة عقوبة الاعدام ضد هؤلاء فأنها ستغلق الباب امام عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي"^(١)، فضلاً عن إقرار الرئيس الأمريكي أوباما في القمة الأمريكية الأوروبية أواخر عام ٢٠١٥، بأن "الانتخابات الديمقراطية قد تفرز أحزاباً ديكتاتورية وأيديولوجية في بعض البلدان، وهو ما أثار الشكوك حول صلوع الولايات المتحدة في عملية الانقلاب"^(٢).

في حقيقة الأمر نجد أن التحالف التركي- الأمريكي اقتصر على المظاهر والشكليات وتحديداً منذ ان وصل حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا من

^(١) العلاقات الأمريكية التركية، ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني للنسأ الاخبارية

<http://www.alanbanews.net/articles/134383>

^(٢) محمد زاهد زغلول، أين وصلت العلاقات التركية الأمريكية؟ بحث منشور على الموقع الإلكتروني لمركز

القدس <http://www.alquds.co.uk/?p=828535>، في ١٨ نوفمبر ٢٠١٧.

خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠٠٢ ، وفوزه بأغلبية كبيرة مكنته من تشكيل الحكومة منفرداً، ومن دون الائتلاف مع احزاب اخرى.

إن فوز حزب العدالة والتنمية بالحكم في تركيا اثار الشكوك لدى الولايات المتحدة كون هذا الحزب اسلامي، و أنه يمثل النسخة التركية لجماعة الاخوان المسلمين في مصر والدول العربية التي تناصب الغرب واسرائيل العداء، وتحمل الدول الغربية مسؤولية ضياع فلسطين، وتمزيق الدول العربية والاسلامية خلافاً لما كانت عليه الحال قبل عام ٢٠٠٢ ، وترى واشنطن ان وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا لا يمكنه ان يمثل الحليف الامثل لها، كما كانت الحكومات السابقة وفي عهدها كانت العلاقات التركية الامريكية ممتازة ومتميزة في ظل النظام العلماني الذي حكم تركيا بعد سقوط الخلافة الاسلامية واعلان النظام الجمهوري عام ١٩٢٣ ، لذا لا يمكن للنظام الاسلامي ان يتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية والدول العربية واسرائيل مهما كانت الظروف والاحوال من وجهة النظر الامريكية، وتوالت الاحداث بعد ذلك التي أكدت الرؤية الامريكية، لاسيما بعد أن كانت الطائرات الأمريكية تنطلق من قاعدة "انجريك" التركية لضرب العراق في حرب الخليج الثانية، لكنها في عهد حكومة العدالة والتنمية رفضت تماماً استخدام القاعدة لضرب العراق أبان الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم العرض السخي الذي قدمته واشنطن بدفع مبلغ ٢٦ مليار دولار لتركيا مقابل استخدامها القاعدة.

ومع تمكن حكومة العدالة والتنمية في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تركيا والتخفيف من غلواء العلمانية في البلاد، وتوطيد العلاقات مع الدول العربية والاسلامية، ودعم الشعب الفلسطيني لدرجة الصدام المسلح مع البحرية الاسرائيلية لكسر الحصار على قطاع غزة، فضلاً عن دعم ثورات الربيع العربي ما أدى الى تناقض المواقف التركية- الامريكية لاسيما ما يخص القضية

السورية ورفض المقترحات التركية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة مناطق عازلة في شمال سوريا ودعم الشوار وتسليحهم، وكذلك أصرار القيادة الأمريكية على رفض اقتراحاً تركياً سعودياً بالتدخل العسكري في سوريا للقضاء على النظام الحاكم هناك الذي جلب الارهاب لسوريا ودول المنطقة.

أما قضية (فتح الله غولن) شكلت سبباً آخر لإثارة الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة في حين شكلت مطالب واشنطن لأنقرة بإبراز الدليل على ضلوع فتح الله غولن بالانقلاب التركي الفاشل مثار استهجان واستغراب لدى السلطات التركية، ومن الواضح ان الثقة اهتزت بين واشنطن وأنقرة منذ ثورات الربيع العربي وتباين واختلاف الرؤية السياسية وطبيعة المصالح فيما بينهما أفرزتها بشكل دقيق المتغيرات الناتجة عن تلك الثورات، كما "ان الانقلاب العسكري الفاشل سيؤثر على طبيعة العلاقات الثنائية، وان نتائج التحقيقات التركية والأمريكية ستكون ذات اثر بالغ في تحديد مستقبل العلاقات بينهما لاسيما اذا رفضت واشنطن تسليم غولن لتركيا"^(١).

الخاتمة:

أن طبيعة العلاقات التركية- الأمريكية لها خصوصية مميزة على مستوى العلاقات الدولية، ما يفرض عليهما أن يحلا خلافاًهما التي ترتبط أساساً بواقع خيارات كل منهما في القضايا الإقليمية، و إذا كان صحيحاً أن استقلال السياسة الخارجية التركية في بيئتها الإقليمية قد يتعارض مع سياسية الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها القومية العليا، قد يدفعها أي (تركيا) لثنيها عن ذلك، عبر تبني آليات معينة للضغط على تركيا، مثل إثارة ملف الأكراد لتقويض استقرارها، أو التهديد بإعادة فتح القضية الأرمنية، وتقديم العون والدعم للحكومة اليونانية

^(١) العلاقات الأمريكية التركية، <http://www.alanbanews.net/articles/134383>.

للمضي قدما في تحقيق استقلالية قبرص، وأيضا اضعاف وعرقلة انضمامها الى الاتحاد الأوروبي.

ومن غير المنطق ان تعمل الولايات المتحدة الامريكية في سعيها لمعالجة خلافاتها مع تركيا على تبني مثل تلك الافعال، إذ لا تزال تركيا ضمن أجنداتها الاستراتيجية، سواء في منطقة الشرق الأوسط، أم آسيا الوسطى، والقوقاز، كما تشكل أحد امتداداتها لحماية وتطوير أمن الطاقة، ومكافحة الإرهاب الدولي، إن العلاقات التركية الأمريكية وعلى الرغم من مرورها بأزمات من حين لآخر، نجد القادة الأمريكيين يعملون على برغماتية أردوغان في رؤيته لمكانة تركيا وفق المنظور الاستراتيجي الأمريكي، وأن الولايات المتحدة الحليف الأقرب لتركيا؛ لذا قد لا تهتم الدول الغربية كثيراً لتحسّن العلاقات التركية الروسية لأنها علاقات اقتصادية أكثر من كونها سياسية، وتجد أنها لن تؤثر على طبيعة عمق العلاقة بينهما.

ونجد أن هناك العديد من الملفات المتشابكة والمتداخلة بين أنقرة وواشنطن على كل المستويات الداخلية والاقليمية والدولية، وبقدر ما تحمل من نقاط خلاف تحمل نقاط التقاء واتفاق، وإذا نجح الطرفان في الاستفادة منها والتوصل لصيغة مشتركة تحقق المصالح الحيوية للطرفين في كل ملف، فإن ذلك سيؤدي لإعادة التحالف التركي الأمريكي مرة أخرى لقوته المعهودة، لأن العلاقة بينهما في غاية الأهمية، وتركيا فاعل مهم في المنطقة، ومن المستحيل تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط إن لم تلعب أنقرة دوراً فاعلاً، والولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى تركيا لأنها دولة عريقة ولديها رؤية سياسية واعية ومدرّكة لما يحيط بها وما تحتاجه وتمتلك ثقافة حضارية مقبولة في المنطقة، ولهذا نجد ان كلاهما لن يسمحا بتدهور وتجمد العلاقات الدبلوماسية بينهما.

الامر الذي يتطلب من واشنطن تبني توجهات سياسية جديدة للتعامل مع تركيا، وألا تجعل من تقاطع المصالح بينهما سبباً لأثارة الازمات والاضطرابات السياسية في

العمق الداخلي التركي، وإنما يجب عليها اعتماد أساليب سياسة تمنع تعرض تركيا للفوضى الداخلية، تلك الفوضى التي زعزعت استقرار العديد من جيرانها، لأن زعزعة استقرار تركيا سيجعلها جزءاً إضافياً للفوضى الإقليمية التي تعاني منها المنطقة.

وعلى الرغم من إقرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا أنهما لم يعودا يتقاسمان نفس القيم المشتركة أو الأولويات الاستراتيجية، لا سيما أن واشنطن لم تقدم إلا القليل فقط لأردوغان ليصبح شريكاً أكثر مسؤولية ومتعاوناً، لذلك تسعى تركيا أن تربط علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية على أساس المصالح المشتركة فقط، وانطلاقاً من هذه الرؤية بدأت كلا من الإدارتين الأمريكية والتركية إلى وضع خطط لتخفيف حدة التوتر بينهما قبل فوات الأوان؛ والوصول إلى تفاهات مشتركة حول بعض القضايا العالقة فيما بينهما وتحديد ما يتعلق بالانقلاب العسكري الفاشل والازمة السورية، لكن المشكلة الحقيقية التي تواجه واشنطن تتمثل بعدم ثقة الحكومة التركية بالوعود الأمريكية بتناً لا سيما بعد سلسلة التجارب التي شهدت عليها حكومة حزب العدالة والتنمية، إلا أن إدارة ترامب تسعى جاهدة لإعادة كسب ثقة الأتراك مجدداً.

ونظراً إلى هذه التراكمات، فإن الازمة الأخيرة بين البلدين لم تأت من فراغ، وسيكون من الصعب توقع توقيت انفراجها أو ربما تفاقمها، لكنّ الأكيد في الأمر أنّ الطرفين بغنى عن المزيد من المشكلات الثنائية، ومن الممكن لهما أن يصلا إلى تفاهات على ملفات فرعية يتم البناء عليها لاحقاً لتخفيف حدة الاحتقان القائم، لكن المشكلة أنّ الجانب التركي لم يعد يثق بتناً بأي وعود أميركية بعد التجارب الطويلة التي مرّ بها خلال السنوات الماضية، وينتظر الحصول على مقابل، وليس على وعود، وهو ما يعني أنّ الازمة الحالية ليست مجرد أزمة عابرة وأنّ الجانب الأميركي قد يخسر تركيا لصالح روسيا إذا ما استمر على النهج نفسه، لا سيما في

ظل توجه العديد من بلدان المنطقة مؤخراً الى موسكو بدلا من واشنطن للتعويض عن تراجع الدور الاميركي في المنطقة، وهذا ما أكدته أحداث (عفرين) الأخيرة.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- ١- أحمد النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية عمان - الاردن ، ١٩٨١.
- ٢- أحمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة: (محمد جابر وطارق عبد الجليل)، مركز الجزيرة للأبحاث، الدوحة ، ٢٠١٠.
- ٣- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥.
- ٤- زانوتي، التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة توقعات وتحديات، ترجمة واصدار: (مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية)، بيروت، ٢٠١٢.
- ٥- خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية.. مصالح استراتيجية متبادلة، في مجموعة باحثين: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.
- ٦- سعاد حسن جواد ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: (فاضل جكتر)، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.
- ٧- سهى العزاوي، قراءة سريعة في العلاقات الأوربية- الأمريكية، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٥، ٢٠٠١.
- ٨- عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية - التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.
- ٩- علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دار الرواد، بغداد، ٢٠١٠.
- ١٠- غازي فيصل ناصر العبيدي، علاقة تركيا مع الاتحاد الاوروي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٠.
- ١١- غيداء سعيد عبد الخيد، العلاقات التركية الأمريكية (١٩٩١-٢٠٠٥)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد، ٢٠٠٧.
- ١٢- كريم مطر حمزة الزبيدي، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

- ١٣- محمد نور الدين، السياسة الخارجية.. أسس ومركزات، في مجموعة باحثين: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.
- ١٤- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨.

ثانياً: الانترنت

- ١- كوثر عباس الربيعي، العلاقات الأمريكية- التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي، بحث منشور في الشبكة العالمية للانترنت على الموقع <https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=94803>
- ٢- محمد عبد القادر خليل، تركيا وثورات "الربيع العربي"، بحث منشور في الشبكة العالمية للانترنت لمؤسسة الاهرام على الموقع الالكتروني، <http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx>.
- ٣- سعيد الحاج، العلاقات الأمريكية التركية ودفع الفرات، بحث منشور على الموقع الالكتروني، <http://www.eipss-eg.org>، في ٢٦/أغسطس/٢٠١٦.
- ٤- جلال سلمي، العلاقات الأمريكية التركية والاستراتيجية الغامضة، <http://www.turkpress.co/node/13225>، تاريخ الدخول ١٠/١/٢٠١٧.
- ٥- كولن كول، الصدام الأمريكي- التركي في سوريا، بحث منشور على الموقع الالكتروني، <http://foreignpolicy.com/2017/05/12/the-united-states-and-turkey-are-on-a-collision-course-in-syria-trump/>.
- ٦- حمد جاسم محمد، العلاقات التركية الأمريكية بعد الانقلاب الفاشل، بحث منشور على الموقع الالكتروني لمركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، www.fcdrs.com، في ٢٠١٦/٨/٦.
- ٧- مصر تحتاج على انتقاد اردوغان للسياسي، مقال منشور على موقع الاخبارية اليوم، <https://akhbarelyom.com/news/newdetails/179287/1.html>.
- ٨- صدام بين روسيا والغرب بمجلس الأمن بشأن الهجوم الكيماوي في إدلب، مقال منشور على موقع البي بي سي الاخباري، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39500996>، في ٢٠١٧/٤/٥.
- ٩- لمعرفة مضمون المبادرة ينظر الموقع الالكتروني: ماذا تتضمن مبادرة احمد معاذ الخطيب؟ <https://www.annahar.com/article/35704->
- ١٠- هدى رزق، العلاقات الأمريكية التركية في خضم التغييرات الإقليمية، مقال منشور على موقع الاخبار <http://www.al-akhbar.com/node/185873>.
- ١١- أحمد بابا عبيد الله، العلاقات التركية- الأمريكية: في عهد حزب العدالة والتنمية، بحث منشور في الشبكة العالمية للانترنت في الموقع الالكتروني <https://www.sasapost.com/opinion/turkish-us-ties-in-the-era-of-the-justice-and-development-party/>، في ٢٦ تموز ٢٠١٦.

- ١٢- العلاقات الأمريكية التركية، ورقة بحثية منشورة في الموقع الإلكتروني للنبا الاخبارية، <http://www.alanbatnews.net/articles/134383>.
- ١٣- محمد زاهد زغلول، أين وصلت العلاقات التركية الأمريكية، ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني لمركز القدس <http://www.alquds.co.uk/?p=828535>، في ١٨ نوفمبر ٢٠١٧.

ثالثا: الصحف:

- ١- محمد عبدالقادر خليل، التداعيات الأمنية للشورات العربية على تركيا، جريدة الأهرام، ٢٤ أغسطس ٢٠١٢.

رابعا: المصادر الأجنبية:

- 1- Ahmet Davutoğlu, "Principles Of Turkish Foreign Policy And Regional Political Structuring", Vision Papers, Center For Strategic Research (SAM), No. 3, April 2012..